

R



Princeton University Library



32101 077325171

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---



الدِّفَاعُ

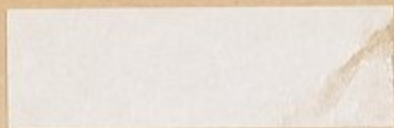
و

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

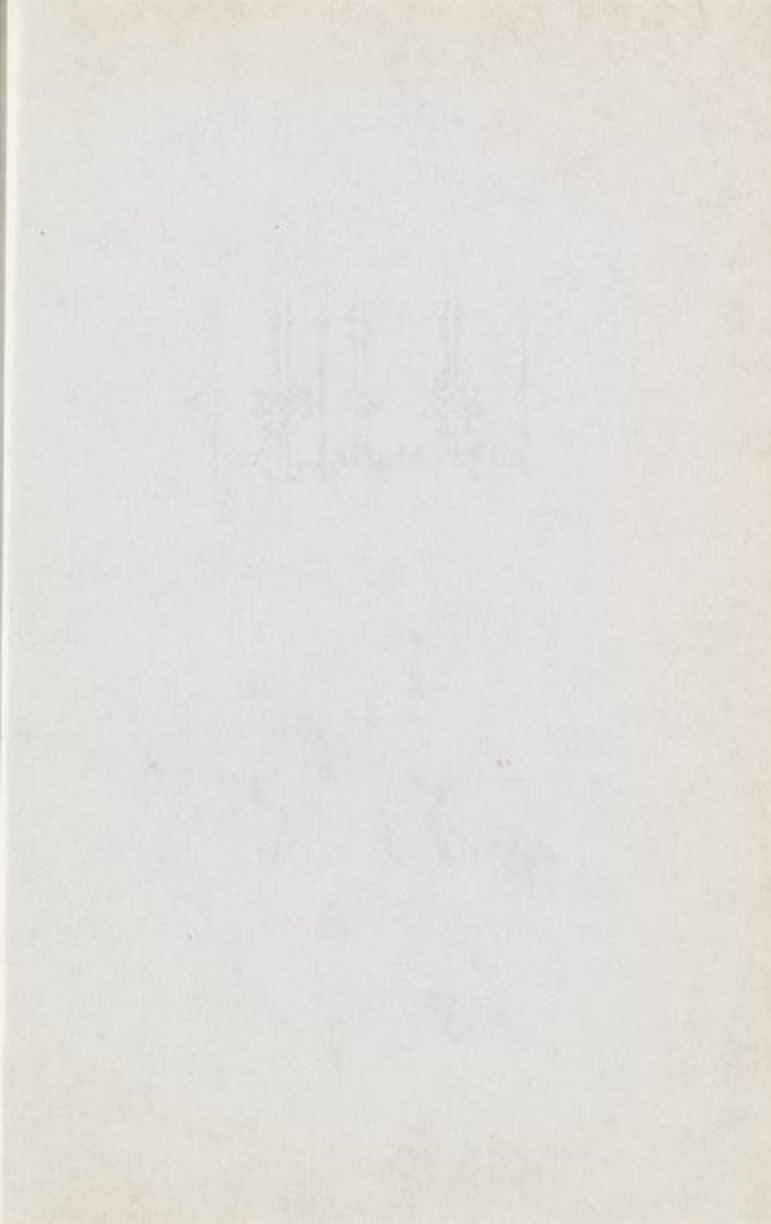


منظمة الاعلام الاسلامي

٢٨١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





Khome'ni

الدِّفَاع

و

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر



منظمة الاعلام الاسلامي

٢٨١

(RECAP)

KBL

.K465

1987



الكُرَّاس : مسائل حول الدفاع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. مستلة من الرسالة العملية للإمام الخميني «تحرير الوسيلة».

الناشر : معاونة العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي. الجمهورية الاسلامية في ايران - طهران / ص. ب ١٣١٣ / ١٤١٥٥.

المطبعة : سپهر - طهران.

التاريخ : الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - مصححة ومنقحة

طبع منه : ١٠٠٠٠ نسخة.

## مقدمة الناشر

في هذه الظروف التي يتجمع فيها الكفر صفاً واحداً ضد الإسلام ودولته الفتية في إيران، وفي مثل هذه الأيام التي تشدد القوى الحاكمة قبضتها ضد أبناء الإسلام المجاهدين الساعين لاعلاء كلمة الله في الارض وتطبيق شريعته الغراء، والقيام بمهمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، تشتد الحاجة الى ملخص عن أحكام الجهاد والدفاع والامر بالمعروف والنهي عن المنكر. وذلك ليتعرف كل مؤمن مجاهد على وظائفه واسلوب عمله الجهادي. ومن هنا فقد ارتأت هذه المعاونة الاقدام على طبع ماجاء في كتاب (تحرير الوسيلة) - للامام القائد آية الله العظمى الخميني دام ظله الوارف - مع شيء من التغيير في العبارات وتنقيحها باجازة منه ابقاه الله تعالى ذخرأ راجية من الله تعالى القبول والتوفيق.



## الدفاع

الدفاع على قسمين:

الأول: الدفاع عن بيضة الاسلام وحوزته.

الثاني: الدفاع عن النفس وتوابعها.

### القول في القسم الأول

مسألة ١- إذا غشي بلاد المسلمين أو ثغورها عدو يخشى منه على بيضة الاسلام ومجتمع المسلمين وجب على المسلمين الدفاع عنها بأية وسيلة ممكنة من بذل الأموال والنفوس.

مسألة ٢- لا يشترط ذلك بحضور الامام عليه السلام وإذنه ولا إذن نائبه الخاص أو العام، بل يجب الدفاع على كل مكلف بأية وسيلة بلا قيد ولا شرط.

مسألة ٣- إذا خيف من زيادة الاستيلاء على بلاد المسلمين وتوسعة ذلك وأخذ بلادهم أو أسرهم وجب الدفاع بأية وسيلة ممكنة.

مسألة ٤- إذا خيف على حوزة الاسلام من استيلاء الأجناب السياسي والاقتصادي المنجر إلى أسرهم السياسي والاقتصادي ووهن الاسلام والمسلمين وضعفهم وجب الدفاع بالوسائل المشابهة والمقاومات السلبية، كترك شراء أمتعتهم، وترك استعمالها، وترك المراودة والمعاملة معهم مطلقاً.

مسألة ٥- إذا كان في المراودات التجارية وغيرها مخافة على حوزة الاسلام وبلاد المسلمين من استيلاء الأجناب عليها سياسياً أو غيرها الموجب لاستعمارهم أو استعمار بلادهم ولو معنوياً وجب على كافة المسلمين تجنبها، وحرمت تلك المراودات.

مسألة ٦- إذا كانت الروابط السياسية بين الدول الاسلامية والأجناب موجبة لاستيلائهم على بلادهم أو نفوسهم أو أموالهم أو موجبة لأسرهم السياسي حرمت على رؤساء الدول تلك الروابط والمناسبات، وبطلت عقودها، ووجب على المسلمين إرشادهم وإلزامهم بتركها ولو بالمقاومات السلبية.

مسألة ٧- لو خيف على إحدى الدول الاسلامية من هجمة الأجناب لوجب على جميع الدول الاسلامية الدفاع عنها بأي وسيلة ممكنة، كما يجب ذلك على سائر المسلمين.

مسألة ٨- إذا وقعت إحدى الدول الاسلامية عقد رابطة مخالفة لمصلحة الاسلام والمسلمين وجب على سائر الدول الجدة في حل عقدها بوسائل سياسية أو اقتصادية، كقطع الروابط السياسية والتجارية معها، ويجب على سائر المسلمين الاهتمام

بذلك بما يمكنهم من المقاومات السلبية، وأمثال تلك العقود محرمة باطلة في شرع الاسلام.

مسألة ٩- إذا صار بعض رؤساء الدول الاسلامية أو أعضاء المجلسين موجباً لنفوذ الأجانب سياسياً أو اقتصادياً الى المملكة الاسلامية بحيث يخاف منه على بيضة الاسلام أو على استقلال المملكة ولو في المستقبل كان خائناً، ويعزل عن مقامه أي مقام كان لو فرض أن توليه له كان بحق، وعلى الأمة الاسلامية معاقبته ولو بالمقاومات السلبية كترك عشرته وترك معاملته والإعراض عنه بأي وجه ممكن، والاهتمام بإبعاده عن جميع الشؤون السياسية، وحرمانه من الحقوق الاجتماعية.

مسألة ١٠- إذا كان في الروابط التجارية بين الدول أو التجار وبعض الدول الأجنبية أو التجار الأجانب، مخافة على سوق المسلمين وحياتهم الاقتصادية وجب تركها وحرمت التجارة المزبورة، وعلى رؤساء المذهب مع خوف ذلك أن يحرموا متاعهم وتجارتهم حسب اقتضاء الظروف، وعلى الأمة الاسلامية متابعتهم، كما يجب على الجميع الجذ في قطعها.

### القول في القسم الثاني

مسألة ١- لا إشكال في أن للانسان أن يدفع المحارب والمهاجم واللص ونحوهم عن نفسه وحرمة وماله ما استطاع.

مسألة ٢- إذا هجم عليه لص أو غيره في داره أو غيرها ليقتله ظلماً وجب عليه الدفاع بأي وسيلة ممكنة ولو انجر الى قتل

المهاجم، ولا يجوز له الاستسلام والانظلام.

مسألة ٣- إذا هجم على من يتعلق به من ابن أو بنت أو أب أو أخ أو سائر من يتعلق به حتى خادمه وخادمته ليقته ظلماً جاز بل وجب الدفاع عنه ولو انجر إلى قتل المهاجم.

مسألة ٤- إذا هجم على حريمه (زوجة كانت أو غيرها) بالتجاوز عليها وجب دفعه بأي نحو ممكن ولو انجر إلى قتل المهاجم، بل الظاهر كذلك لو كانت الهجمة على عرض الحرم بما دون التجاوز.

مسألة ٥- إذا هجم على ماله أو مال عياله جاز له دفعه بأي وسيلة ممكنة ولو انجر إلى قتل المهاجم.

مسألة ٦- يجب على الأحوط في جميع ما ذكر أن يتصدى للدفاع من الأسهل فالأسهل، فإذا اندفع بالتنبيه والاختار بوجه كالالتنحى مثلاً فعل، وإذا لم يندفع إلا بالصياح والتهديد المدهش فعل واقتصر عليه، وإن لم يندفع إلا باليد اقتصر عليها، أو بالعصا اقتصر عليها، أو بالسيف اقتصر عليه جرحاً إن أمكن به الدفع، وإن لم يمكن إلا بالقتل جاز بكل آلة قتالة، ويجب مراعاة الترتيب مع الامكان والفرصة وعدم الخوف من غلبته، فإذا خاف فوت الوقت وغلبة اللص مع مراعاة الترتيب لا يجب، ويجوز التوسل بما يدفعه قطعاً.

مسألة ٧- إذا لم يتعد في الدفاع عن الحد اللازم وأصاب المهاجم نقص مالي أو بدني أو قتل كان هدرًا ولا ضمان على



الفاعل.

مسألة ٨- إذا تعدى عما هو الكافي في الدفع في نظره وفي الواقع فهو ضامن على الأحوط.

مسألة ٩- إذا أصيب المدافع بنقص من قبل المهاجم مباشرة أو تسببياً كان المهاجم ضامناً جرحاً أو قتلاً أو مალأً أو نحوها.

مسألة ١٠- إذا هجم عليه شخص ليقته أو على حرمة وجب عليه الدفاع حتى لو تيقن القتل. فضلاً عما دونه، فضلاً عما لو ظن أو احتمل، وأما المال فلا يجب القتال دونه، بل الأحوط الاستسلام مع احتمال القتل فضلاً عن العلم به.

مسألة ١١- إن أمكن التخلص من القتال بالهرب ونحوه فالأحوط التخلص به، وإن هجم على حرمة وأمکن التخلص بوجه غير القتال فالأحوط ذلك.

مسألة ١٢- بعد تحقق قصد المهاجم إليه ولو بالقرائن الموجبة للوثوق يجوز له الدفع بلا إشكال، ولكن هل يجوز مع الظن أو الاحتمال الموجب للخوف؟ الظاهر عدم الجواز مع الأمن من ضرره لو كان قاصداً، لشدة بطشه وقدرته أو إمكان الدفاع بوجه لو كان قاصداً له، ومع عدمه ففيه إشكال.

مسألة ١٣- لو أحرز قصده إلى نفسه أو عرضه أو ماله فدفعه فأضر به أو جنى عليه فتبين خطأه لكان ضامناً وإن لم يكن آثماً.

مسألة ١٤- لو قصده لص أو محارب فاعتقد خلافه فحمل عليه لا للدفع بل لغرض آخر فالظاهر عدم الضمان ولو قتله وإن

كان متجربياً.

مسألة ١٥- لو هجم لصان أو نحوهما كلٌّ على الآخر فإن كان أحدهما بادئاً والآخر مدافعاً ضمن البادئ ولا يضمن المدافع، وإن كان لو لم يستدنه ابتداءه، وإن هجما سوياً فالظاهر ضمان كل منهما لوجني على صاحبه، ولو كفت أحدهما فصال الآخر وجني عليه؛ ضمن.

مسألة ١٦- إن هجم عليه لص ونحوه لكن علم أنه لا يمكنه تنفيذ قصده لمانع كنهز أو جدار كفت عنه ولا يجوز الاضرار به جرحاً أو نفساً أو غيرهما، ولو أضرّبه؛ ضمن، وكذا لو كان عدم المكنة لضعفه.

مسألة ١٧- إن هجم عليه وقبل الوصول اليه ندم وأظهر الندامة فلا يجوز الاضرار به بشيء، ولو فعل؛ ضمن، نعم لو خاف أن يكون ذلك خدعة منه وخاف ذهاب الفرصة لو أمهله فلا يبعد الجواز، لكن ضمن لو كان صادقاً.

مسألة ١٨- يجوز الدفاع إذا كان المحارب ونحوه مقبلاً مع مراعاة الترتيب كما تقدم مع الامكان، وأما إذا كان مدبراً معرضاً فلا يجوز الاضرار به، ويجب الكف عنه، فإن أضرّبه؛ ضمن.

مسألة ١٩- إذا كان إدباره لإعداد القوة جاز دفعه إن علم أو اطمان به، وإن بان الخطأ ضمن ما أضرّبه.

مسألة ٢٠- إن ظن أو احتمل احتمالاً عقلائياً أن إدباره لتجهيز القوى وخاف لأجله على نفسه أو عرضه وخاف مع ذلك

من فوات الوقت لو أمهله وأنه يغلبه لو صار مجهزاً فالظاهر جواز دفعه مراعيّاً للترتيب مع الامكان، ولو بان الخطأ؛ ضمن لو فعل ما بوجهه، والأحوط في المال ترك الدفاع سيما في مثل الجرح والقتل.

مسألة ٢١- إذا أخذ اللصّ أو المحاربَ وربطه أو ضربه وعطله عما قصده لا يجوز الاضرار به ضرباً أو قتلاً أو جرحاً، فإن فعل؛ ضمن.

مسألة ٢٢- إذا لم يمكنه دفعه وجبت عند الخوف على النفس أو العرض الاستعانة بالغير ولو كان جائراً ظالماً بل كافراً، وجاز في المال.

مسألة ٢٣- إذا علم أن الجائر الذي يستعين به للدفاع عن نفسه أو عرضه يتجاوز المقدار اللازم في الدفاع جازت الاستعانة به بل وجبت، ومع اجتماع الشرائط يجب عليه نهيهِ عن التجاوز فلو تجاوز كان الجائر ضامناً، نعم لو أمكن دفعه بغير الاستعانة به لم تجز.

مسألة ٢٤- إن ضرب اللص مثلاً مقبلاً فقطع عضواً منه مع توقف الدفع عليه؛ فلا ضمان فيه، ولا في السراية ولو انتهت به الى الموت، وإن ولى بعد الضرب مدبراً للتخلص والفرار وجب الكف عنه، فإن ضربه فجرحه أو قطع منه عضواً أو قتله؛ ضمن.

مسألة ٢٥- لو قطع إحدى يديه حال الإقبال دفاعاً، وقطع الأخرى حال الإدبار فراراً فاندملت اليدين لثبت القصاص في الثانية. فإن اندملت الثانية وسرت الأولى فلا شيء عليه في

السراية، وإن اندملت الأولى وسرت الثانية فأت ثبت القصاص في النفس.

مسألة ٢٦ - من وجد مع زوجته أو أحد قرابته من ولده أو بنته أو غيرها من أرحامه من ينال منه من الفاحشة ولو دون الجماع كان له دفعه مراعيّاً للأيسر فالأيسر مع الامكان ولو أدى إلى القتل، ويكون هدرأ، بل له الدفع عن الأجنبي كالدفع عن نفسه، وما وقع على المدفوع هدر.

مسألة ٢٧ - من وجد مع زوجته رجلاً يزني بها وعلم بمطاوعتها له كان له قتلها، ولا إثم عليه ولا قود، من غير فرق بين كونها محصنين أولاً، وكون الزوجة دائمة أو منقطعة، ولا بين كونها مدخولاً بها أولاً.

مسألة ٢٨ - في الموارد التي جاز الضرب والجرح والقتل إنما يجوز بينه وبين الله، وليس عليه شيء في الواقع. لكن في الظاهر يحكم القاضي بميزان القضاء، فمن قتل رجلاً وادّعى أنه رآه مع امرأته ولم يكن له شهود على طبق ما قرره الشارع حكم عليه بالقصاص، وكذا في الأشباه والنظائر.

مسألة ٢٩ - من اطلع على عورات قوم بقصد النظر إلى ما يحرم عليه منهم فلهم زجره ومنعه، بل وجب ذلك، فإن لم ينزجر جاز دفعه بالضرب ونحوه، فإن لم ينزجر فرموه بحصاة أو غيرها حتى الآلات القتالية فحصلت الجنابة عليه كانت هدرأ ولو انجر إلى القتل، وإن بادروا بالرمي قبل الزجر والتنبيه ضمنوا على

مسألة ٣٠- لو زجره فلم ينزجر لجاز رميه بقصد جرحه إن توقف الدفع عليه، وكذا بقصد قتله إن توقف عليه.

مسألة ٣١- لو كان المطلع رحماً لنساء صاحب البيت فان نظر الى ما جاز نظره اليه من غير شهوة وريبة لم يجز رميه، فإن رماه وجنى عليه؛ ضمن.

مسألة ٣٢- لو كان الرحم ناظراً الى ما لا يجوز له النظر اليه كالعورة، أو كان نظره بشهوة لكان كالأجنبي، ولجاز رميه بعد زجره والتنبيه، ولو جنى عليه لكان هدرأ.

مسألة ٣٣- لو كان المشرف على العورات أعمى لما جازله أن يناله بشيء، فإن نال وجنى عليه؛ ضمن، وكذا لو كان ممن لا يرى البعيد و كان بينه وبينهن بمقدار لا يراهن أو لا يميزهن.

مسألة ٣٤- لو اطلع للنظر إلى ابن صاحب البيت بشهوة لجازله دفعه وزجره، ومع عدم الانزجار فله رميه، وكانت الجنابة هدرأ.

مسألة ٣٥- لو اطلع على بيت لم يكن فيه من يحرم النظر اليه لم يجز رميه، فلورمى وجنى عليه؛ ضمن.

مسألة ٣٦- لو اطلع على العورة فزجره فلم ينزجر فرماه فجنى عليه وادّعى عدم قصد النظر أو عدم رؤيتها، لم تسمع دعواه، ولا شيء على الرامي في الظاهر.

مسألة ٣٧- لو كان بعيداً جداً بحيث لم يمكنه رؤية العورات

ولكن رأهن بالآلات الحديثة كان الحكم كالمطلع من قريب،  
فيجوز دفعه بما تقدم والجنابة عليه هدر.

مسألة ٣٨ - لو وضع مرآة واطلع بواسطتها على العورات  
فالظاهر جريان حكم المطلع بلا واسطة، لكن الأحوط عدم رمييه  
والتخلص بوجه آخر، بل لا يترك الاحتياط.

مسألة ٣٩ - الظاهر جواز الدفع بما تقدم حتى لو أمكن للنساء  
الستر أو الدخول في محل لا يراهن الرائي.

مسألة ٤٠ - للانسان دفع الدابة الصائلة عن نفسه وعن غيره  
وعن ماله، فلو أصيبت أو تلفت مع توقف الدفع عليه فلا ضمان،  
ولو تمكن من الهرب فالظاهر عدم جواز الاضرار بها، فلو أضر؛  
ضمن.

## الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أسمى الفرائض وأشرفها، وبها تقام الفرائض، ووجوبها من ضروريات الدين، ومنكرهما مع الالتفات بلازمهما والالتزام بهما من الكافرين وقد ورد الحثّ عليهما في الكتاب العزيز والأخبار الشريفة بالسنة مختلفة، قال الله تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» وقال تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله» إلى غير ذلك.

وعن الرضا عليه السلام «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إذا أمّتي تواكلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليأذنوا بوقاع من الله» وعن النبي صلى الله عليه وآله «إن الله عز وجل ليبغض المؤمن الضعيف الذي لا دين له»، فقيل وما المؤمن الضعيف الذي لا دين له؟ قال: «الذي لا ينهى عن المنكر» وعنه

صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف  
 ونهوا عن المنكر وتعاونوا على البرّ، فإذا لم يفعلوا ذلك نزعتم منهم  
 البركات، وسلط بعضهم على بعض، ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا  
 في السماء» وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه خطب فحمد الله  
 وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد فإنه انما هلك من كان قبلكم حينما  
 عملوا من المعاصي ولم ينههم الربّاتيون والأخبار عن ذلك، وأنهم لما  
 تمادوا في المعاصي ولم ينههم الربّاتيون والأخبار عن ذلك نزلت بهم  
 العقوبات، فأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، وأعلموا أن الأمر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر لن يقرباً أجلاً، ولن يقطعاً رزقاً»  
 الحديث، وعن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «يكون في آخر  
 الزمان قوم يتبع فيهم قوم مراؤون فيتقروون ويتسكون حدباء سفهاء  
 لا يوجبون أمراً بمعروف ولا نهياً عن منكر إلا إذا أمنوا الضرر يطلبون  
 لأنفسهم الرخص والمعاذير— ثم قال—: ولو أضرت الصلاة بسائر ما  
 يعملون بأموالهم وأبدانهم لرفضوها كما رفضوا أسمى الفرائض  
 وأشرفها، إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة عظيمة بها تقام  
 الفرائض، هنالك يتم غضب الله عز وجل عليهم فيعتهم بعقابه،  
 فيهلك الأبرار في دار الأشرار، والصغار في دار الكبار» وعن محمد بن  
 مسلم قال: كتب أبو عبد الله عليه السلام إلى الشيعة «ليعطفن ذوو  
 السنّ منكم والتّهي على ذوي الجهل وطلاب الرئاسة، أو  
 لتصيبنكم لعنتي أجمعين». إلى غير ذلك من الأحاديث.



## القول في أقسامها وكيفية وجوبها

مسألة ١- ينقسم كل من الأمر والنهي في المقام إلى واجب ومندوب. فما وجب عقلاً أو شرعاً وجب الأمر به، وما قبح عقلاً أو حرم شرعاً وجب النهي عنه، وما نُذِبَ له واستحب فالأمر به كذلك، وما كُرِهَ فالنهي عنه كذلك.

مسألة ٢- الأقوى أن وجوبها كفائي، فإذا قام به من به الكفاية سقط عن الآخرين، وإلا كان الكل مع اجتماع الشرائط تاركين للواجب.

مسألة ٣- إذا توقفت إقامة فريضة أو إقلاع عن منكر على اجتماع عدة في الأمر أو النهي لم يسقط الوجوب بقيام بعضهم، بل يجب الاجتماع في ذلك بقدر الكفاية.

مسألة ٤- إذا قام عدة دون مقدار الكفاية ولم يجتمع البقية ولم يمكن للقاتنين جمعهم سقط عنهم الوجوب وبقي الإثم على المتخلف.

مسألة ٥- إذا قام شخص أو أشخاص بوظيفتهم ولم يؤثر لكن احتمل آخر أو آخرون التأثير وجب عليهم مع اجتماع الشرائط.

مسألة ٦- إذا قطع أو أطمأن بقيام الغير لا يجب عليه القيام، نعم لو ظهر خلاف قطعه لوجب عليه، ولو قطع أو اطمأن بكفاية من قام به لم يجب عليه، ولو ظهر الخلاف لوجب.

مسألة ٧- لا يكفي الاحتمال أو الظن بقيام الغير أو كفاية

من قام به، بل يجب عليه معها، نعم يكفي قيام البيعة.  
مسألة ٨- إذا عدم موضوع الفريضة أو موضوع المنكر سقط  
الوجوب وإن كان بفعل المكلف، كما لو أراق الماء المنحصر الذي  
يجب حفظه للطهارة أو لحفظ نفس محترمة.

مسألة ٩- لو توقفت إقامة فريضة أو إزالة منكر على ارتكاب  
محرم أو ترك واجب فالظاهر ملاحظة الأهمية.

مسألة ١٠- لو كان قادراً على أحد الأمرين: الأمر بالمعروف  
الكلبي أو النهي عن المنكر الكلبي لاحظ الأهم منها، ومع  
التساوي تخير بينهما.

مسألة ١١- لا يكفي في سقوط الوجوب بيان الحكم الشرعي  
أو بيان مفسد ترك الواجب وفعل الحرام، إلا أن يفهم منه عرفاً  
ولو بالقرائن الأمر أو النهي أو حصل المقصود منها، بل الظاهر  
كفاية فهم الطرف منه الأمر أو النهي لقريضة خاصة وإن لم يفهم  
العرف منه.

مسألة ١٢- الأمر والنهي في هذا الباب مولوي من قبل الأمر  
والناهي ولو كانا سافلين، فلا يكفي فيها أن يقول: إن الله أمرك  
بالصلاة أو هناك عن شرب الخمر إلا أن يحصل المطلوب منها، بل  
لابد وأن يقول: صلّ مثلاً، أو لا تشرب الخمر، ونحوهما مما يفيد  
الأمر والنهي من قبله.

مسألة ١٣- لا يعتبر فيها قصد القرية والاختصاص، بل هما  
توصليان لقطع الفساد وإقامة الفرائض، نعم لو قصدتها يؤجر

عليها.

مسألة ١٤- لافرق في وجوب الانكار بين كون المعصية كبيرة أو صغيرة.

مسألة ١٥- لو شرع في مقدمات حرام بقصد التوصل إليه فان علم بموصليتها وجب نهي عن الحرام، وإن علم عدمها فلا يجب إلا على القول بجرمة المقدمات أو حرمة التجري، وإن شك في كونها موصلة فالظاهر عدم الوجوب إلا على المبنى المذكور.

مسألة ١٦- لو هم شخص بإتيان محرم وشك في قدرته عليه فالظاهر عدم وجوب نهي، نعم لو قلنا بأن عزم المعصية حرام لوجب النهي عن ذلك.

### القول في شرائط وجوبها

وهي متعددة:

الشرط الأول- أن يعرف الأمر أو الناهي أن ما تركه المكلف أو ارتكبه معروف أو منكر، فلا يجب على الجاهل بالمعروف والمنكر والعلم شرط الوجوب كالأستطاعة في الحج.

مسألة ١- لافرق في المعرفة بين القطع أو الطرق المعتبرة الاجتهادية أو التقليد، فاذا قلّد شخصان مجتهداً يقول بوجوب صلاة الجمعة عيناً فتركها واحد منها لوجب على الآخر أمره بإتيانها، وكذا لو رأى مجتهداً حرمة العصير الزبيبي المغلي بالنار فارتكبه أحدهما وجب على الآخر نهي.

مسألة ٢- إذا كانت المسألة مختلفاً فيها واحتمل أن رأي

الفاعل أو التارك أو تقليده مخالف له ويكون ما فعله جائزاً عنده لا يجب نهيهِ، بل لا يجوز النهي فضلاً عما لو علم ذلك .

مسألة ٣- إذا كانت المسألة غير خلافية واحتمل أن يكون المرتكب جاهلاً بالحكم فالظاهر وجوب أمره ونهيه سيما إذا كان مقصراً، والأحوط إرشاده إلى الحكم أولاً، ثم نهيهِ إذا أصر، سيما إذا كان قاصراً.

مسألة ٤- لو كان الفاعل جاهلاً بالموضوع لا يجب نهيهِ ولا رفع جهله، كما لو ترك الصلاة غفلة أو نسياناً، أو شرب المسكر جهلاً بالموضوع، نعم لو كان ذلك مما يهتم الشارع به ولا يرضى بفعله أو تركه مطلقاً وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك كقتل النفس المحترمة.

مسألة ٥- إذا كان ماتركه واجباً برأيه أو رأي من قلده، أو ما فعله حراماً كذلك وكان رأي غيره مخالفاً لرأيه، فالظاهر عدم وجوب النهي إلا إذا قلنا بجرمة التجري أو الفعل المتجري به.

مسألة ٦- لو كان ما ارتكبه مخالفاً للاحتياط اللازم بنظرهما أو نظر مقلدهما فالأحوط نهيهِ، بل لا يبعد وجوبه.

مسألة ٧- إذا ارتكب طرفي العلم الإجمالي للحرام أو أحد الأطراف وجب في الأول نهيهِ، ولا يبعد ذلك في الثاني أيضاً، إلا مع احتمال عدم منجزية العلم الاجمالي عنده مطلقاً، فلا يجب مطلقاً، بل لا يجوز أو بالنسبة إلى الموافقة القطعية فلا يجب، بل لا يجوز في الثاني، وكذا الحال في ترك أطراف المعلوم بالاجمال

وجوبه.

مسألة ٨- يجب تعلّم شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وموارد الوجوب وعدمه، والجواز وعدمه، حتى لا يقع في المنكر في أمره ونهيه.

مسألة ٩- إذا أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر في مورد لا يجوز له وجب على غيره نهيه عنها.

مسألة ١٠- إذا كان الأمر أو النهي في مورد بالنسبة إلى بعض موجباً لو هن الشريعة المقدسة ولو عند غيره لا يجوز خصوصاً مع مجرد احتمال التأثّر، إلا أن يكون المورد من المهمات، والمورد مختلفة.

الشرط الثاني- أن يجوز ويحتمل تأثير الأمر أو النهي، فإن علم أو اطمان بعدمه فلا يجب.

مسألة ١- لا يسقط الوجوب مع الظنّ بعدم التأثير ولو كان قوياً، ومع الاحتمال المعتدّ به عند العقلاء يجب.

مسألة ٢- إذا قامت البيئة العادلة على عدم التأثير فالظاهر عدم السقوط مع احتمالها.

مسألة ٣- إذا علم أن نهيه لا يؤثر إلا مع الاشفاق بالاستدعاء والموعظة فالظاهر وجوبه كذلك، وإذا علم أن الاستدعاء والموعظة مؤثران فقط دون الأمر والنهي فلا يبعد وجوبها.

مسألة ٤- إذا ارتكب شخص حرامين أو ترك واجبين وعلم أن الأمر بالنسبة إليهما معاً لا يؤثر واحتمل التأثير بالنسبة إلى

أحدهما بعينه وجب بالنسبة إليه دون الآخر، وإذا احتتمل التأثير في أحدهما لابعينه وجبت ملاحظة الأهم، فإن كان تاركاً للصلاة والصوم وعلم أن أمره بالصلاة لا يؤثر وأحتتمل التأثير في الصوم وجب، وإن احتتمل التأثير بالنسبة إلى أحدهما وجب الأمر بالصلاة وإن لم يكن أحدهما أهم تخير بينهما، بل له أن يأمر بأحدهما بنحو الاجمال مع احتمال التأثير كذلك.

مسألة ٥- إذا علم أو احتتمل أن أمره أو نهييه مع التكرار يؤثر وجب التكرار.

مسألة ٦- إذا علم أو احتتمل أن إنكاره في حضور جمع مؤثر دون غيره فإن كان الفاعل متجاهراً جاز ووجب، وإلا ففي وجوبه بل جوازه إشكال.

مسألة ٧- إذا علم أن أمره أو نهييه مؤثر فيما لو أجازته في ترك واجب آخر أو ارتكاب حرام آخر رفع أهمية مورد الاجازة لا إشكال في عدم الجواز وسقوط الوجوب، بل الظاهر عدم الجواز مع تساويهما في الملاك وسقوط الوجوب، وأما إذا كان مورد الأمر والنهي أهم، فإن كانت الأهمية بوجه لا يرضى المولى بالتخلف مطلقاً كقتل النفس المحترمة وجبت الاجازة وإلا ففيه تأمل وإن كان لا يخلو من وجه.

مسألة ٨- إذا علم أن نهييه غير مؤثر بالنسبة إلى أمر في الحال لكن علم أو احتتمل تأثير الأمر الحالي بالنسبة إلى المستقبل وجب، وكذا إذا علم أن نهييه عن شرب الخمر بالنسبة إلى كأس معين

لايؤثر لكن نفيه عنه مؤثر في تركه فيما بعد مطلقاً أو في الجملة  
وجب.

مسألة ٩- إذا علم أن أمره أو نفيه بالنسبة الى التارك  
والفاعل لا يؤثر لكن يؤثر بالنسبة الى غيره بشرط عدم توجه  
الخطاب اليه وجب توجهه إلى الشخص الأول بداعي تأثيره في  
غيره.

مسألة ١٠- إذا علم أن أمر شخص خاص مؤثر في الفاعل  
دون أمره هو وجب أمر الشخص بالأمر إذا تواكل فيه مع اجتماع  
الشرائط عنده.

مسألة ١١- إذا علم أن فلاناً همّ بارتكاب حرام واحتمل  
تأثير نفيه عنه وجب.

مسألة ١٢- إذا توقف تأثير الأمر أو النهي على ارتكاب محرم  
أو ترك واجب لم يجز ذلك، وسقط الوجوب، إلا إذا كان المورد  
من الأهمية بمكان لا يرضى المولى بتخلفه كيف ما كان، كقتل  
النفوس المحترمة، ولم يكن الموقوف عليه بهذه المثابة، فإن توقف دفع  
ذلك على الدخول في الدار المغصوبة ونحو ذلك وجب.

مسألة ١٣- إذا كان الفاعل بحيث لو نهاه عن المنكر أصرّ  
عليه ولو أمره به تركه وجب الأمر مع عدم وجود أيّ محذور آخر،  
وكذا في المعروف.

مسألة ١٤- إذا علم أو احتمل تأثير النهي أو الأمر في تقليل  
المعصية (وليس في ازالتها) وجب، بل لا يبعد الوجوب إن كان

مؤثراً في تبديل الأهم بالمهم، بل لا إشكال فيه إن كان الأهم بمثابة لا يرضى المولى بحصوله مطلقاً.

مسألة ١٥- إذا احتمل أن نهيه مؤثر في ترك المخالفة القطعية لأطراف العلم لا الموافقة القطعية وجب.

مسألة ١٦- إذا علم أن نهيه مثلاً مؤثر في ترك المحرم المعلوم تفصيلاً وارتكاب بعض أطراف المعلوم بالاجمال مكانه فالظاهر وجوبه إلا مع كون المعلوم بالاجمال من الأهمية بمثابة ما تقدم دون المعلوم بالتفصيل فلا يجوز، ولكن هل ان مطلق الأهمية يوجب الوجوب؟ فيه إشكال.

مسألة ١٧- إذا احتمل التأثير واحتمل تأثير الخلاف فالظاهر عدم الوجوب.

مسألة ١٨- إذا احتمل التأثير في تأخير وقوع المنكر وتعويقه فان احتمل عدم تمكنه من ارتكابه في المستقبل وجب، وإلا فالأحوط ذلك، بل لا يبعد وجوبه.

مسألة ١٩- إذا علم شخصان إجمالاً بأن نهي أحدهما مؤثر دون الآخر وجب على كل منهما النهي، فان نهي أحدهما فآثر؛ سقط عن الآخر، وإلا وجب عليه.

الشرط الثالث- أن يكون العاصي مصراً على الاستمرار، فلو علم منه الترك سقط الوجوب.

مسألة ٢٠- إذا ظهرت منه اشارة الترك فحصل منها القطع فلا إشكال في سقوط الوجوب، وفي حكمه الاطمئنان، وكذا لو قامت



البينة عليه إن كان مستندها المحسوس أو قريباً منه، وكذا لو أظهر الندامة والتوبة.

مسألة ٢- لو ظهرت منه أماره ظنية على الترك فهل يجب الأمر أو النهي أم لا؟ يبعد عدمه، وكذا لو شك في استمراره وتركه، نعم إن علم أنه كان قاصداً الاستمرار والارتكاب وشك في بقاء قصده فيحتمل وجوبه على إشكال.

مسألة ٣- إذا قامت اماره معتبرة على استمراره وجب نهي، وإذا كانت غير معتبرة ففي وجوبه تردد، والأشبه عدمه.

مسألة ٤- المراد بالاستمرار الارتكاب ولو مرة أخرى لا الدوام، فلو شرب مسكراً وقصد الشرب ثانياً فقط، وجب النهي.

مسألة ٥- من الواجبات التوبة من الذنب، فإذا ارتكب حراماً أو ترك واجباً وجبت عليه التوبة فوراً، وعند عدم ظهورها منه يجب أمره بها، وكذا لو شك في توبته، وهذا غير الأمر والنهي بالنسبة إلى سائر المعاصي فإذا شك في كونه مصراً أو علم بعدمه لا يجب النهي بالنسبة إلى تلك المعصية، لكن يجب بالنسبة إلى ترك التوبة.

مسألة ٦- إذا ظهر من حاله علماً أو اطمئناناً أو بطريق معتبر أنه أراد ارتكاب معصية لم يرتكبها إلى الآن فالظاهر وجوب نهي.

مسألة ٧- لا يشترط في عدم وجوب النهي إظهار ندامته وتوبته، بل مع العلم ونحوه على عدم الاستمرار لم يجب، وإن علم عدم ندامته من فعله، وقد مر أن وجوب الأمر بالتوبة غير وجوب

النهي بالنسبة الى المعصية المرتكبة.

مسألة ٨- اذا علم عجزه أو قام الطريق المعتبر على عجزه عن الاصرار واقعاً وعلم أن من نيته الاصرار لجهله بعجزه فلا يجب النهي بالنسبة إلى الفعل غير المقدون وإن وجب بالنسبة الى ترك التوبة والعزم على المعصية لو قلنا بجرمته.

مسألة ٩- إذا كان عاجزاً عن ارتكاب محرّم وكان عازماً عليه لو صار قادراً فلو علم ولو بطريق معتبر حصول القدرة له فالظاهر وجوب نهيه، وإلا فلا، إلا على عزمه على القول بجرمته.

مسألة ١٠- لو اعتقد العجز عن الاستمرار وكان قادراً في الواقع، وعلم بارتكابه مع علمه بقدرته فان علم بزوال اعتقاده فالظاهر وجوب النهي بنحو لا يعلمه بخطأه، وإلا فلا يجب.

مسألة ١١- إذا علم إجمالاً بأن أحد الشخصين أو الأشخاص مصر على ارتكاب المعصية وجب ظاهراً توجه الخطاب الى عنوان منطبق عليه بأن يقول من كان شارب الخمر فليتركه، وأما نهى الجميع أو خصوص بعضهم فلا يجب، بل لا يجوز، ولو كان في توجه النهي الى العنوان المنطبق على العاصي هتك لهؤلاء الأشخاص فالظاهر عدم الوجوب، بل عدم الجواز.

مسألة ١٢- إذا علم بارتكابه حراماً، أو تركه واجباً، ولم يعلم بعينه وجب النهي على نحو الابهام، وإذا علم إجمالاً بأنه إما تارك واجباً وإما مرتكب حراماً وجب النهي كذلك على نحو الابهام.

الشرط الرابع- أن لا يكون في نيه مفسدة.

مسألة ١- إذا علم أو ظن أن نيه موجب لتوجه ضرر نفسي أو عرضي أو مالي يعتد به عليه أو على أحد متعلقيه كأقربائه وأصحابه وملازميه فلا يجب عليه النهي بل ويسقط عنه، وكذا لو خاف ذلك لاحتمال معتدّ به عند العقلاء، والظاهر إلحاق سائر المؤمنين بهم أيضاً.

مسألة ٢- لافرق في توجه الضرر بين كونه في الوقت الحاضر أو في المستقبل، فإن خاف توجه ذلك في المال عليه أو على غيره سقط الوجوب.

مسألة ٣- إذا علم أو ظن أو خاف (للاحتمال المعتدّ به) وقوعه أو وقوع متعلقيه في الحرج والشدة على فرض النهي لم يجب، ولا يبعد إلحاق سائر المؤمنين بهم.

مسألة ٤- إذا خاف على نفسه أو عرضه أو نفوس المؤمنين وعرضهم حرم النهي، وكذا إذا خاف على أموال المؤمنين المعتدّ بها، وأما لو خاف على ماله بل علم توجه الضرر المالي عليه، فإن لم يبلغ إلى الحرج والشدة عليه فالظاهر عدم حرمة، ومع إيجابه ذلك فلا تبعد الحرمة.

مسألة ٥- إذا توقف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على بذل المال المعتد به لم يجب بذله، لكن يحسن مع عدم كونه بحيث يقع في الحرج والشدة، ومعه فلا يبعد عدم الجواز، نعم إن كان الموضوع مما يهتم به الشارع ولا يرضى بخلافه مطلقاً وجبّ البذل.

مسألة ٦- إذا كان المعروف والمنكر من الأمور التي يهتم بها الشارع الأقدس كحفظ نفوس قبيلة من المسلمين وصيانة نواميسهم أو نحو آثار الإسلام ومحو حجته بما يوجب ضلالة المسلمين أو إزالة بعض شعائر الإسلام كبيت الله الحرام بحيث تمحى آثاره ومحلّه وأمثال ذلك فلا بد من ملاحظة الأهمية، ولا يكون مطلق الضرر ولو النفسي أو الحرج موجباً لرفع التكليف، فإن توقفت إقامة حجج الإسلام بما يرفع بها الضلالة على بذل النفس أو النفوس فالظاهر وجوبه فضلاً عن الوقوع في ضرر أو حرج دونها.

مسألة ٧- إذا وقعت بدعة في الإسلام وكان سكوت علماء الدين ورؤساء المذهب أعلى الله كلمتهم موجباً لهتك الإسلام وضعف عقائد المسلمين وجب عليهم الإنكار بأية وسيلة ممكنة سواء كان الإنكار مؤثراً في قلع الفساد أم لا، وكذا لو كان سكوتهم عن إنكار المنكرات موجباً لذلك، ولا يلاحظ الضرر والحرج بل تلاحظ الأهمية.

مسألة ٨- إذا كان في سكوت علماء الدين ورؤساء المذهب أعلى الله كلمتهم خوفاً من أن يصير المنكر معروفاً أو المعروف منكراً وجب عليهم إظهار علمهم، ولا يجوز لهم السكوت حتى وإن علموا عدم تأثير إنكارهم في ترك الفاعل، ولا يلاحظ الضرر والحرج مع كون الحكم مما يهتم به الشارع الأقدس جداً.

مسألة ٩- إذا كان في سكوت علماء الدين ورؤساء المذهب

أعلى الله كلمتهم تقوية للظالم وتأييد له والعياذ بالله حرم عليهم السكوت، ووجب عليهم الاظهار ولو لم يكن مؤثراً في رفع ظلمه.

مسألة ١٠- إذا كان سكوت علماء الدين ورؤساء المذهب أعلى الله كلمتهم موجباً لجرأة الظلمة على ارتكاب سائر المحرمات وإبداع البدع حرم عليهم السكوت، ووجب عليهم الانكار وإن لم يكن مؤثراً في رفع الحرام الذي يرتكب.

مسألة ١١- إذا كان سكوت علماء الدين ورؤساء المذهب أعلى الله كلمتهم موجباً لإساءة الظن بهم وهتكهم ونسبتهم إلى ما لا يصح ولا يجوز نسبتهم إليه ككونهم نعوذ بالله أعوان الظلمة، وجب عليهم الانكار لدفع العار عن ساحتهم ولو لم يكن مؤثراً في رفع الظلم.

مسألة ١٢- لو كان ورود بعض العلماء مثلاً في بعض شؤون الدول موجباً لإقامة فريضة أو فرائض أو إزالة منكر أو منكرات ولم يكن هناك محذور أهم كهتك حيثية العلم والعلماء وضعف عقائد الضعفاء وجب على الكفاية، إلا إذا لم يكن ذلك ممكناً إلا لبعض معين لخصوصيات فيه، فيتعين عليه.

مسألة ١٣- لا يجوز لطلاب العلوم الدينية الدخول في المؤسسات التي أسستها الدولة باسم المؤسسة الدينية كالمدارس القديمة التي استولت عليها الدولة وأجرت على طلابها من الأوقاف، ولا يجوز أخذ راتبها، سواء كان من الصندوق المشترك أو من موقوفة نفس المدرسة أو غيرها، لمفسدة عظيمة يخشى منها

على الاسلام.

مسألة ١٤ - لا يجوز للعلماء وأئمة الجماعات التصدي لإدارة مدرسة من المدارس الدينية من قبل الدولة سواء أجري عليهم وعلى طلابها من الصندوق المشترك أو من موقوفات نفس المدرسة أو غيرهما، لمفسدة عظيمة على الحوزات الدينية والعلمية في المستقبل القريب.

مسألة ١٥ - لا يجوز لطلاب العلوم الدينية الدخول في المدارس الدينية التي تصدى لها بعض المتلبسين بلباس العلم والدين من قبل الدولة الجائرة أو بإشارة من الحكومة - سواء كان المنهج من الحكومة أو من المتصدي لها و كان دينياً - لمفسدة عظيمة على الاسلام والحوزات الدينية في المستقبل والعياذ بالله.

مسألة ١٦ - لو قامت قرائن على أن مؤسسة دينية كان تأسيسها أو اجراء مؤونتها من قبل الدولة الجائرة ولو بوسائط لم يجز للعالم التصدي لها ولا لطلاب العلوم الدخول فيها، ولا أخذ راتبها، بل لو احتمل احتمالاً معتداً به لزم التحرز عنها، لأن المحتمل مما يهتم به شرعاً، فيجب الاحتياط في مثله.

مسألة ١٧ - المتصدي لمثل تلك المؤسسات والداخل فيها محكوم عليه بعدم العدالة، فلا يجوز للمسلمين ترتيب آثار العدالة عليه من الاقتداء في الجماعة وإشهاد الطلاق وغيرهما مما تعتبر فيه العدالة.

مسألة ١٨ - لا يجوز لهم أخذ سهم الامام عليه السلام وسهم

السادة ولا يجوز للمسلمين إعطاؤهم من السهمين ماداموا في تلك المؤسسات ولم ينتهوا ويتوبوا عنه.

مسألة ١٩ - الأعداء التي تشبث بها بعض المنتسبين للعلم والدين لهذا التصدي لا تسمع منهم ولو كانت وجهية لدى أصحاب الآراء السطحية الغافلة.

مسألة ٢٠ - لا يشترط في الأمر والنهي العدالة أو كونه آتياً بما أمر به وتاركاً لما نهى عنه، فإن كان تاركاً لواجب وجب عليه الأمر به مع اجتماع الشرائط كما يجب أن يعمل به، وإن كان فاعلاً لحرام وجب عليه النهي عن ارتكابه كما يحرم عليه ارتكابه.

مسألة ٢١ - لا يجب الأمر والنهي على الصغير ولو كان مراهقاً مميزاً، ولا يجب نهي غير المكلف كالصغير والمجنون ولا أمره، نعم إن كان المنكر ممالاً يرضى المولى بوجوده مطلقاً وجب على المكلف منع غير المكلف عن ارتكابه.

مسألة ٢٢ - إذا كان المرتكب للحرام أو التارك للواجب معذوراً فيه شرعاً أو عقلاً فلا يجب نهي عنه أو أمره به بل لا يجوز.

مسألة ٢٣ - إذا احتمل كون المرتكب للحرام أو التارك للواجب معذوراً في ذلك لم يجب النهي أو الأمر بل يشكلان، فع احتمال كون المفطر في شهر رمضان مسافراً مثلاً لا يجب النهي بل يشكل، نعم إن كان فعله جهراً موجباً لهتك أحكام الإسلام أو لجرأة الناس على ارتكاب المحرمات وجب نهي لذلك.

مسألة ٢٤ - إذا كان المرتكب للحرام أو التارك للواجب

معتقداً جواز ذلك وكان مخطئاً فيه فإن كان لشبهة موضوعية كزعم كون الصوم مضرأبه أو أن الحرام علاجه المنحصر لم يجب رفع جهله ولا إنكاره، وإن كان لجهل في الحكم فإن كان مجتهداً أو مقلداً لمن يرى ذلك فلا يجب رفع جهله وبيان الحكم له، وإن كان جاهلاً بالحكم الذي كان وظيفته العمل به وجب رفع جهله وبيان حكم الواقعة، ويجب الانكار عليه.

### مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مراتب لا يجوز التعدي من مرتبة إلى أخرى مع تحقق الغرض في المرتبة الدانية بل مع احتمالها.

المرتبة الأولى - أن يعمل عملاً يظهر منه انزجاره القلبي من المنكر، وأنه طلب منه بذلك فعل المعروف وترك المنكر، وله درجات كغمض العين. والعبوس والانقباض في الوجه. وكالإعراض بوجهه أو بدنه، وهجره وترك مرادته ونحو ذلك.

مسألة ١ - يجب الاقتصار على المرتبة المذكورة مع احتمال التأثير ورفع المنكر بها، وكذا يجب الاقتصار فيها على الدرجة الدانية فالدانية والأيسر فالأيسر سيما إذا كان الطرف في مورد يهتك بمثل فعله، فلا يجوز التعدي عن المقدار اللازم، فإن احتمل حصول المطلوب بغمض العين المفهم للطلب فلا يجوز التعدي إلى مرتبة فوقه.

مسألة ٢ - لو كان الاعراض والهجر مثلاً موجباً لتخفيف المنكر لا إزالته ولم يحتمل تأثير أمره ونهيه لساناً في إزالته ولم يمكنه



الانكار بغير ذلك وجب.

مسألة ٣- إذا كان في إعراض علماء الدين ورؤساء المذهب أعلى الله كلمتهم عن الظلمة وسلاطين الجور احتمال التأثير ولو في تخفيف ظلمهم وجب عليهم ذلك، وإن فرض العكس، بأن كانت مراودتهم ومعاشرتهم موجبة له فلا بد من ملاحظة الجهات وترجيح الجانب الأهم، ومع عدم وجود مخدور آخر، حتى احتمال كون عشرتهم موجباً لتقوية شوكتهم وتجريحهم على هتك الحرمات، أو احتمال هتك مقام العلم والروحانية، وإساءة الظن بعلماء الاسلام وجبت لذلك المقصود.

مسألة ٤- إذا كانت معاشرة علماء الدين ورؤساء المذهب للظلمة وسلاطين الجور خالية من مصلحة راجحة لازمة المراعاة لا تجوز لهم سبها إذا كانت موجبة لاتهامهم ونسبتهم إلى الرضا بما فعلوا.

مسألة ٥- إذا كان في رد هدايا الظلمة وسلاطين الجور احتمال التأثير في تخفيف ظلمهم، أو تخفيف تجريحهم على ممارسة مبتدعاتهم وجب الرد، ولا يجوز القبول، وإن كان بالعكس فلا بد من ملاحظة الجهات وترجيح الجانب الأهم كما تقدم.

مسألة ٦- إذا كان في قبول هداياهم تقوية لشوكتهم وتجريحهم على ظلمهم أو ممارسة مبتدعاتهم حرم القبول، ومع احتمالها فالأحوط عدم القبول، ولو كان الأمر بالعكس وجبت ملاحظة الجهات وتقديم الأهم.

مسألة ٧- يحرم الرضا بفعل المنكر وترك المعروف، بل لا  
يبعد وجوب كراهتها قلباً وهي غير الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر.

مسألة ٨- لا يشترط حرمة الرضا ووجوب الكراهة بشرط،  
بل يحرم الرضا وتجب الكراهة مطلقاً.  
المرتبة الثانية- الأمر والنهي باللسان.

مسألة ١- إذا علم أن المقصود لا يحصل بالمرتبة الأولى وجب  
الانتقال إلى الثانية مع احتمال التأثير.

مسألة ٢- إذا احتمل حصول المطلوب بالوعظ والارشاد  
والقول اللين وجب ذلك، ولا يجوز التعدي عنه.

مسألة ٣- إذا علم عدم تأثير ما ذكر انتقل إلى التحكم بالأمر  
والنهي ويجب أن يكون من الأيسر في القول إلى الأيسر مع احتمال  
التأثير ولا يجوز التعدي سيما إذا كان المورد ممّا يهتك الفاعل بقوله.

مسألة ٤- إذا توقفت ازالة المنكر وإقامة المعروف على غلظة  
القول والتشديد في الأمر والتهديد والوعيد على المخالفة جازت، بل  
وجب مع التحرز عن الكذب.

مسألة ٥- لا يجوز إشفاع الإنكار بما يحرم وينكر كالسب  
والكذب والإهانة، نعم إذا كان المنكر مما يهتم به الشارع ولا  
يرضى بحصوله مطلقاً كقتل النفس المحترمة وارتكاب القبائح  
والكبائر الموبقة جاز، بل وجب المنع والدفع ولو مع استلزامه ما  
ذكر إن توقف المنع عليه.

مسألة ٦ - إذا كان بعض مراتب القول أقل إيذاءً وإهانة من بعض ما ذكر في المرتبة الأولى وجب الاقتصار عليه، ويكون مقدماً على ذلك، فلو فرض أن الوعظ والارشاد بقول لتين ووجه منبسط مؤثر أو محتمل التأثير وكان أقل إيذاءً من الهجر والإعراض ونحوهما لم يجز التعدي منه اليهما، والأشخاص آمراً ومأموراً مختلفون جداً، فرب شخص يكون إعراضه وهجره أثقل وأشد إيذاءً وإهانةً من قوله وأمره ونهيه، فلا بد للآمر والناهي من ملاحظة المراتب والأشخاص، والعمل بالأيسر فالأيسر.

مسألة ٧ - لو فرض تساوي بعض ما في المرتبة الأولى مع بعض ما في المرتبة الثانية لم يكن ترتيب بينهما بل يتخير بينهما، فلو فرض أن الإعراض مساوٍ للأمر في الإيذاء وعلم أو احتمل تأثير كل منهما، يتخير بينهما ولا يجوز الانتقال إلى الأشد.

مسألة ٨ - إذا احتمل التأثير وحصول المطلوب بالجمع بين بعض درجات المرتبة الأولى أو المرتبة الثانية، أو بالجمع بين تمام درجات الأولى أو الثانية مما أمكن الجمع بينهما، أو الجمع بين المرتبتين مما أمكن ذلك وجب ذلك بما أمكن، فإن علم عدم التأثير لبعض المراتب واحتمل التأثير في الجمع بين الانقباض والعبوس والهجر والانكار لساناً مشفوعاً بالغلظة والتهديد ورفع الصوت والإخافة ونحو ذلك وجب الجمع.

مسألة ٩ - إذا توقف دفع منكر أو إقامة معروف على الاستعانة بالظالم ليدفعه عن المعصية جاز، بل وجب مع الأمن من

تعدية عما هو مقتضى التكليف، ووجب على الظالم الاجابة، بل الدفع واجب على الظالم كغيره ووجب عليه مراعاة ما وجبت مراعاته على غيره من الإنكار بالأيسر ثم الأيسر.

مسألة ١٠- إذا حصل المطلوب بالمرتبة الدانية من شخص وبالمرتبة التي فوقها من آخر فالظاهر وجوب ما هو تكليف كل منها كفاثياً، ولا يجب الإيكال الى من حصل المطلوب منه بالمرتبة الدانية.

مسألة ١١- لو كان إنكار شخص مؤثراً في تقليل المنكر وإنكار آخر مؤثراً في دفعه وجب على كل منها القيام بتكليفه، لكن لو قام الثاني بتكليفه ودفع المنكر سقط عن الآخر، بخلاف قيام الأول الموجب للتقليل فإنه لا يسقط بفعله تكليف الثاني.

مسألة ١٢- إذا علم إجمالاً بأن الإنكار بإحدى المرتبتين مؤثر وجب بالمرتبة الدانية، فإن لم يحصل بها المطلوب انتقل الى العالية.

المرتبة الثالثة- الإنكار باليد.

مسألة ١- إذا علم أو اطمأن بأن المطلوب لا يحصل بالمرتبتين السابقتين وجب الانتقال إلى الثالثة، وهي إعمال القدرة مراعيّاً للأيسر فالأيسر.

مسألة ٢- إن أمكنه المنع بالحيلولة بينه وبين المنكر وجب الاقتصار عليها إن كانت أقل محذوراً من غيرها.

مسألة ٣- إذا توقفت الحيلولة على التصرف في الفاعل أو آلة فعله- كما لو توقفت على مسك يده أو طرده أو التصرف في كأسه

الذي فيه الخمر أو سكينه ونحو ذلك — جازبل وجب.

مسألة ٤ — إذا توقف دفع المنكر على الدخول في دار المرتكب له أو ملكه والتصرف في أمواله كأثاث بيته وفراشه جاز إن كان المنكر من الأمور المهمة التي لا يرضى المولى بها كيف ما كان قتل النفس المحترمة، وفي غير ذلك إشكال، وإن كانت بعض مراتب دفع المنكر غير بعيدة الجواز في بعض المنكرات.

مسألة ٥ — إذا انجرت المدافعة إلى وقوع ضرر على الفاعل ككسر كأسه أو سكينه بحيث كان من قبيل لازم المدافعة فلا يبعد عدم الضمان. وإن وقع الضرر على الأمر والنهي من قبل المرتكب كان ضامناً وعاصياً.

مسألة ٦ — إذا كسر القارورة التي فيها الخمر مثلاً أو الصندوق الذي فيه آلات القمار مما لم يكن ذلك من قبيل لازم الدفع؛ ضمن وفعل حراماً.

مسألة ٧ — لو تعدى عن المقدار اللازم في دفع المنكر وانجر إلى ضرر على فاعل المنكر؛ ضمن، وكان التعدي حراماً.

مسألة ٨ — لو توقفت الحيلولة على حبسه في محل أو منعه عن الخروج من منزله لجاز، بل وجب مراعيًا للأيسر فالأيسر والأسهل فالأسهل، ولا يجوز إيذاؤه والتضييق عليه في المعيشة.

مسألة ٩ — لو لم يحصل المطلوب إلا بنحو من التضييق والتحريم عليه فالظاهر جوازه بل وجوبه مراعيًا للأيسر فالأيسر.

مسألة ١٠ - إذا لم يحصل المطلوب إلا بالضرب والإيلام فالظاهر جوازهما مراعيًا للأيسر فالأيسر والأسهل فالأسهل، وينبغي الاستيذان من الفقيه الجامع للشرائط، بل ينبغي ذلك في الحبس والتحريم ونحوهما.

مسألة ١١ - إذا كان الانكار موجباً للجرح أو القتل فلا يجوز إلا بإذن الامام عليه السلام على الأقوى، ويقوم في هذا الزمان الفقيه الجامع للشرائط مقامه مع حصول الشرائط.

مسألة ١٢ - لو كان المنكر مما لا يرضى المولى بوجوده مطلقاً كقتل النفس المحترمة جازباً وجب الدفع ولو انجر إلى جرح الفاعل أو قتله، فيجب الدفاع عن النفس المحترمة بمجرد الفاعل أو قتله لو لم يمكن بغير ذلك من غير احتياج إلى إذن الامام عليه السلام أو الفقيه مع حصول الشرائط، فلو هجم شخص على آخر ليقتله وجب دفعه ولو بقتله مع الأمن من الفساد وليس على القاتل حينئذ شيء.

مسألة ١٣ - لا يجوز التعدي إلى القتل مع إمكان الدفع بالجرح، ولا بد من مراعاة الأيسر فالأيسر في الجرح، فإن تعدى؛ ضمن، كما أنه لو وقع عليه من فاعل المنكر جرح؛ ضمن، أو قتل يقتص منه.

مسألة ١٤ - ينبغي أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أمره ونهيه ومراتب إنكاره كالطبيب المعالج المشفق، والأب الشفيق المراعي مصلحة المرتكب، وأن يكون إنكاره لطفاً

ورحمة عليه خاصة، وعلى الأمة عامة، وأن يجرد قصده لله تعالى  
ولمرضاته، ويخلص عمله ذلك من شوائب الأهواء النفسية وإظهار  
العلو، وأن لا يرى نفسه منزّهة، ولا لها علواً أو رفعة على المرتكب،  
فربما كان للمرتكب ولو للكبائر صفات نفسانية مرضية لله تعالى  
أحبه تعالى لها وإن أبغض عمله، وربما كان الأمر والنهي  
بعكس ذلك وإن خفي على نفسه.

مسألة ١٥ - من أعظم أفراد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
وأشرفها وألطفها وأشدّها تأثيراً وأوقعها في النفوس سيما إذا كان  
الآمر أو الناهي من علماء الدين ورؤساء المذهب أعلى الله كلمتهم  
هو الصادر عمن يكون لابساً رداء المعروف واجبه ومندوبه،  
ومتجنباً المنكر بل المكروه، متخلقاً بأخلاق الأنبياء والروحانيين،  
ومنزهاً عن أخلاق السفهاء وأهل الدنيا، حتى يكون بفعله وزيّ  
وأخلاقه آمراً وناهياً، ويقتدي به الناس، وإن كان والعياذ بالله  
تعالى بخلاف ذلك ورأى الناس أن العالم المدّعي لخلافة الأنبياء  
وزعامة الأمة غير عامل بما يقول، صار ذلك موجباً لضعف  
عقيدتهم، وجرأتهم على المعاصي، وسوء ظنهم بالسلف الصالح  
فعلى العلماء سيما رؤساء المذهب أن يتجنبوا مواضع التهم  
وأعظمها التقرب إلى سلاطين الجور والرؤساء الظلمة، وعلى أبناء  
الأمة الإسلامية أن لو رأوا عالماً كذلك حملوا فعله على الصحة مع  
الاحتمال، وإلا أعرضوا عنه ورفضوه، فانه غير روحاني تلبس بزي  
الروحانيين، وشيطان في رداء العلماء، نعوذ بالله من مثله ومن شره  
على الإسلام.

## ختام فيه مسائل:

مسألة ١- ليس لأحد تكفل الأمور السياسية كتنفيذ الحدود والقضائية والمالية كأخذ الخراجات والضرائب الشرعية إلا إمام المسلمين عليه السلام ومن نصبه لذلك.

مسألة ٢- في عصر غيبة ولي الأمر وسلطان العصر عجل الله فرجه الشريف يقوم نوابه العامون- وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى والقضاء- مقامه في تنفيذ السياسات وسائر ما للإمام عليه السلام إلا البداية بالجهاد.

مسألة ٣- يجب كفاية على النواب العامين القيام بالأمر المتقدم مع بسط أيديهم وعدم الخوف من حكام الجور وبقدر الميسور مع الامكان.

مسألة ٤- يجب على الناس كفاية مساعدة الفقهاء في إجراء السياسات وغيرها من الحسيب التي من مختصاتهم في عصر الغيبة مع الإمكان، ومع عدمه فبمقدار الميسور الممكن.



مسألة ٥- لا يجوز تولى تنفيذ الحدود والقضاء وغيرها من قبل الجائر، فضلاً عن تنفيذ السياسات غير الشرعية، فإن تولاهما من قبله مع الاختيار فأوقع ما يوجب الضمان؛ ضمن، وكان فعله معصية كبيرة.

مسألة ٦- إذا أكرهه الجائر على تولى أمر من الأمور جاز إلا القتل وكان الجائر ضامناً، وفي إلحاق الجرح بالقتل تأمل، نعم يلحق به بعض الجروح المهمة.

مسألة ٧- إذا تولى الفقيه الجامع للشرائط أمراً من قبل والي الجور من السياسات والقضاء ونحوها لمصلحة جاز بل وجب عليه تنفيذ الحدود الشرعية، والقضاء طبقاً للموازين الشرعية، والتصدي للحسيات، وليس له التعدي عن حدود الله تعالى.

مسألة ٨- لو رأى الفقيه أن تصديه من قبل الجائر موجب لاجراء الحدود الشرعية والسياسات الإلهية يجب عليه التصدي، إلا أن يكون ذلك أعظم مفسدة.

مسألة ٩- ليس للمتجزي شيء من الأمور المتقدمة، فحاله حال العامي في ذلك على الأحوط، نعم لو فقد الفقيه والمجتهد المطلق فلا يبعد جواز تصديه للقضاء إذا كان مجتهداً في بابه، وكذا هو مقدم على سائر العدول في التصدي للأمور الحسبية على الأحوط.

مسألة ١٠- لا يجوز الرجوع في الخصومات إلى حكام الجور وقضاته، بل يجب على المتخاصمين الرجوع إلى الفقيه الجامع

للشرايط فلو رجع إلى غيره مع إمكان ذلك كان ما أخذه بحكمه  
سحتاً على تفصيل فيه.

مسألة ١١- إذا دعا المدعي خصمه للتحاكم عند الفقيه  
وجب عليه القبول، كما أنه إن رضي الخصم بالترافع عنده فلا  
يجوز للمدعي الرجوع إلى غيره.

مسألة ١٢- إذا رفع المدعي إلى الحاكم الشرعي فطلب  
الحاكم المدعى عليه وجب عليه الحضور ولم يجزله التخلف.

مسألة ١٣- يجب كفاية على حكام الشرع قبول الترافع، ومع  
الانحصار يتعين عليه.



منظمة الاعلام الاسلامي

معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية

طهران- ص.ب- ١٤١٥٥/١٣١٣

الجمهورية الاسلامية في ايران

السعر : ٧٠ ريال







Princeton University Library



32101 077325171

AP